المسألة الكُردية في العلاقات التركية– الإيرانية

١٩٨٤-١٩٩٩م

The Kurdish Question in Turkish-Iranian A.D Relations 1984-1999

أ. د. أحمد محمود علو السامرائي

Prof. Dr. Ahmed Mahmood Alaw Al-Samarraie

جامعة سامراء/ رئاسة الجامعة

Samarra of University / Presidency University

E-mail: dr.ahmed.alaw@uosamarra.edu.iq

أ.د. فراس صالح خضر الجبوري

Prof.Dr. Firas Saleh Khader

جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Tikrit University/College of Education for Human Sciences

E-mail: Firas.saleh@tu.edu.iq

م.م. رياض أحمد يونس الجرجري

Asst.lect. Riyad Ahmed Younis Al Jarjri

المديرية العامة لتربية نينوى

General Directorate of Education of Nineveh

riadhahmedaljarjary@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الأكراد، العلاقات، حزب، العمال، تركيا، الحدود.

Keywords: Kurds, relations, party, workers, Turkey, borders.

الملخص

ركز البحث على دراســـة أثر المســـألة الكُردية في العلاقات التركية– الإيرانية، والآثار الســـلبية التي تركتها عمليات حزب العمال الكُردســـتاني على العلاقات بين البلدين، والتي كانت ايجابية أحيانًا ومتدهورة أحيانًا أخرى، إذ قام ذلك الحزب بتنفيذ عمليات عســـكرية ضـــد الحكومة التركية منذ آب ١٩٨٤م، بسبب رفض تركيا منح الحقوق القومية لأكراد تركيا.

تضـمن البحث أبرز الاتفاقيات الأمنية بين تركيا وإيران بشـأن المسـألة الكردية، التي كان هدفها الأسـاسـي منع نشـاطات حزب العمال الكُردسـتاني على حدود البلدين، والحيلولة من دون تأثير تلك العمليات على علاقات البلدين.

وتوصـل البحث إلى نتيجة مفادها أن المسألة الكردية كان لها انعكاسات مهمة وتداعيات خطيرة على العلاقات بين تركيا وإيران، ولم تنجح جميع الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين البلدين في تبديد شـكوك ومخاوف كل منهما تجاه الآخر، ولذلك كان عدم الثقة هو السـمة الطاغية على العلاقات التركية . الإيرانية.

Abstract

This study focused on the impact of the Kurdish issue on the Turkish-Iran relations and the negative effects that the PKK operations had on the relations of the two countries, which were sometimes negative and sometimes violent, as this party launched military action against the Turkish government since August 1984, because of Turkey’s refusal to grant the national rights of the Kurdish people.

The study also dealt with the most prominent security agreements between Turkey and Iran on the ballistic Matter, whose main objective was to prevent the activities of the Kurdistan Workers Party (Kurdistan Workers Party) on the borders of the two countries and to prevent the impact of those operations on the relations of the two countries.

المقدمة:

تعد المسألة الكُردية من القضايا الاشكالية في منطقة الشرق الأوسط، إذ انتقل تأثير هذه المسـألة من تركيا إلى دول جوارها الاقليمي، لاسـيما إيران، وأثرت بشـكل مباشـر على العلاقات التركية– الإيرانية، مما دفع كلا الطرفين إلى اتخاذ موقف موحد ضـد هذه المسـألة، اذ كان من مصلحة الطرفين عدم قيام دولة كردية في أي منهما.

وبعد إعلان حزب العمال الكُردسـتاني العمل المسـلح ضـد الحكومة التركية في آب ١٩٨٤، قام الحزب بنقل مقاتليه إلى إيران مسـتغلاً حرب الأخيرة مع العراق (١٩٨٠–١٩٨٨)، مما اضـطر الحكومة التركية على عقد معاهدات مع الجانب الإيراني للحيلولة دون انتقال العمل المسلح إلى أراضيها، وتحجيم القدرات العسكرية لحزب العمال الكُردستاني.

قسم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تضمنت أبرز ما توصل اليه البحث من نتائج، تناول المبحث الأول المسـألة الكُردية في إيران ١٩٢٥–١٩٨٤، أما المبحث الثاني فقد درس المسـألة الكُردية في العلاقات التركية–الإيرانية ١٩٧٩–١٩٩١، لاسـيما بعد سـقوط نظام الشـاه، ومجيء نظام جديد في إيران، انتهج سـياسـة قائمة على دعم حزب العمال الكُردسـتاني، بسـبب الدعم التركي لمنظمة مجاهدي خلق، وعالج المبحث الثالث الاتفاقيات الأمنية التركية– الإيرانية بشأن المسألة الكُردية أثناء المدة ١٩٩١–١٩٩٩، إذ إنَّ حصول أكراد العراق على إقليم خاص بهم، دفع أكراد إيران وتركيا وشجعهم على تصعيد النشاط العسكري للحصول على مكاسب مماثلة كالتي حققها الكرد في العراق، وذلك مما دفع الحكومتين التركية والإيرانية إلى عقد اتفاقية أمنية للحيلولة دون تحقيق ذلك، والحد من النشاط العسكري للكرد في كلا الدولتين.

المبحث الأول: المسألة الكُردية في إيران ١٩٢٥–١٩٨٤م

تأزمت العلاقات التركية– الإيرانية بشـأن المسـألة الكُردية بعد أن اتخذ المسـلحون الكُرد قواعد لهم داخل الأراضـي الإيرانية، على أثر فرارهم من تركيا بعد الحركة المسـلحة فيها عام ١٩٢٥م، وبسبب الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها القوات التركية على ايدي المسلحين الكُرد، فأن الحكومة التركية اتخذت موقفاً متشـدداً تجاه إيران، وتدهورت العلاقات بين البلدين وتبادل الطرفان الاتهامات بشان إيواء تلك العناصر وتشجيعها للقيام بحركات مسلحة ضد تركيا[١].

ولإيقاف التدهور في العلاقات بين البلدين، حاولت إيران تبرير الشـكوك التركية بشـأن موقفها من المسـألة الكُردية، وقام وزير خارجية إيران محمد علي فروغي[٢] بزيارة تركيا في عام ١٩٢٨م لبحث تلك المسألة مع القادة الأتراك، ونتج عن تلك الزيارة توقيع اتفاقية الحدود في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٢ التي صـيغت بما يرضـي تركيا[٣]، وتضـمنت إجراء تغيرات في خط الحدود في منطقة اغري داغ، حصـلت تركيا بموجبها على قسـم من المنحدرات الشـمالية الشـرقية في

المنطقة التي كانت تطالب بها مقابل مساحات صغيرة من الأراضي منحت لإيران(٤)، وتمكنت القوات التركية من اخماد الحركة الكُردية في تلك المناطق بالتعاون مع القوات الإيرانية(٥)، وتم حسم قضية الحدود بشكل نهائي بعد ان عقد تحالف عسكري بين الطرفين التركي والإيراني في ٨ تموز ١٩٣٧ لمواجهة الحركات الكُردية على حدودها المشتركة(٦).

شهدت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) الظروف المناسبة لتحرك القوميات غير الفارسية في إيران، لتحقيق طموحاتها القومية ومن بين هؤلاء الأكراد، بعد ان ذاقت تلك القوميات الأمرين من سياسة إيران (العنصرية)(٧)، وبرز في ذلك الوقت عمر خان شريفي زعيم عشيرة شكاك المعروفة، وفرض سيطرته على منطقة واسعة امتدت من (شاه آباد جنوباً إلى باكو شمالاً)(٨)، فأنتهز أكراد مهاباد الفرصة وأسسوا في ١٩ أيلول ١٩٤٢ أول منظمة سياسية، اطلق عليها اسم جمعية انبعاث كردستان (كومة له زيانة وه ى كردستان)(٩)، التي أصبحت لها قاعدة شعبية كبيرة امتدت إلى كردستان العراق وتركيا(١٠).

اعقب ذلك التطور تأسيس حزب كردي في إيران عرف باسم الحزب الديمقراطي الكُردستاني في ١٦ آب ١٩٤٥م، انضم اليه كل أعضاء جمعية انبعاث كردستان، وكان ابرز مؤسسي الحزب هو القاضي محمد(١١)، واعلن الحزب عن برنامجه السياسي(١٢)، وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦م، أعلن عن قيام جمهورية كردية مستقلة في أذربيجان الإيرانية باسم جمهورية مهاباد **(دولتي جمهورتي كردستان)** وانتخب القاضي محمد رئيساً لها، إلا أن هذه الجمهورية لم يكتب لها النجاح، بسبب توقف الدعم الروسي فتم القضاء عليها من قبل القوات الإيرانية، ونفذت السلطات الإيرانية حكم الإعدام بحق القاضي محمد ورفاقهِ في ٣٠ أذار ١٩٤٧(١٣).

شهدت المسألة الكُردية في إيران تطورت مهمة، تمثلت بتوقيع اتفاقية الجزائر في ٦ أذار ١٩٧٥ والتي تخلت إيران بموجبها عن دعم أكراد العراق، فأنعكس ذلك سلباً على كردها، الذين باتوا يشكلون قوة حقيقية على الأرض في نهاية تلك السنة، ومع سقوط نظام حكم الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية بمجيء الخميني(١٤)، وبالرغم من المشاركة الكُردية في احداث ثورة شباط ١٩٧٩، جاء الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩، لينص في المادة (١٥) على ان اللغة الرسمية هي الفارسية، وعد ذلك تجاهلاً للأقليات وحقوقها(١٥).

وعلى الرغم من ذلك رحب الكُرد بهذا التغيير في بادئ الأمر، الا انه بعد ذلك وقعت صدامات عنيفة بين السلطات الإيرانية والكُرد، مما اثار خلافاً كبيراً بين الطرفين، ونشبت مواجهات متكررة بين الجانبين طيلة عام ١٩٨٠(١٦)، واستعمل الحرس الثوري الإيراني القوة المفرطة من اجل إعادة الأمور إلى نصابها، والتي نتج عنها تهجير وقتل عشرة الاف كردي في السنوات الأولى من الثورة الإيرانية(١٧).

توصـلت الحكومة الإيرانية والكُرد في أذار ١٩٨١ إلى اتفاق لوقف القتال بينهم، وتمكنت القوات الإيرانية في أواخر عام ١٩٨٣ من طرد المسلحين الكُرد من المناطق المهمة، ومحاصرتهم في المناطق الجبلية النائية[١٨].

المبحث الثاني: المسألة الكُردية في العلاقات التركية–الإيرانية ١٩٧٩–١٩٩١

شـــعرت تركيا بقلق كبير بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وتدهور الأوضـــاع في إيران، خوفاً من أن يؤدي عدم الاســـتقرار الداخلي في إيران إلى تفككها، وقيام دولة كردية فيها، وقد تدفع كرد تركيا إلى المطالبة بالمثل[١٩]، وخوفاً من أن يشـــكل النظام الجديد في إيران خطرا على نظامها العلماني، لاسيما بعد بروز التيار الإسلامي داخل تركيا في تلك المدة، وبعد نشوب الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، وبســـبب أهمية تركيا بالنســـبة للتجارة الخارجية الإيرانية، بعد ان أغلقت الحرب منافذ إيران على الخليج العربي، كانت هناك مصـلحة اقتصـادية مشتركة بين الدولتين حرصتا على استمرارها[٢٠].

أمـا إيران فـأن وجود عـدد كبير من المهـاجرين الإيرانيين في تركيـا، معظمهم من المعارضـــين للنظام الجديد في إيران، لاســـيما وأن العديد منهم من أعضـــاء منظمة مجاهدي خلق[٢١] (سـازمان مجاهدين خلق إيران)، وذلك ما جعل إيران اكثر ميلاً للتوصـل إلى تفاهم امني مع تركيا بشان منع كلا الجانبيين من أي نشاط كردي على أراضيه يهدد أمن الجانب الآخر، وتم ذلك في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٤ عندما عقدت اتفاقية إيرانية–تركية بهذا الشأن[٢٢].

لم يمنع توتر العلاقات بين الطرفين من توقيع الاتفاقية، بســـبب الهجمات التي قام بها عناصـر حزب العمال الكُردسـتاني من داخل الأراضـي الإيرانية أثناء الحرب مع العراق[٢٣]، وان تلك الهجمات جرى تخطيطها تحت إشراف ضـباط إيرانيين، فضـلاً عن اسـتمرار تسـلل عناصـر الحزب من إيران إلى تركيا[٢٤]، وفي الوقت نفســـه ان توقيع الاتفاقية لم يمنع إيران من توجيه انتقادات شـديدة لتركيا جراء حملاتها العسـكرية ضـد حزب العمال الكُردسـتاني في شـمال العراق بين عامي ١٩٨٦–١٩٨٧، واتهامها بالتخطيط للاستيلاء على حقول نفط كركوك[٢٥].

على الرغم من توقيع الاتفاق إلاّ أنـه لم يتم تفعيلها بســـبب الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، وبحســـب المصـــادر التركية إن النظام الإيراني دعم حزب الله التركي (Hizbullah Orgutu)[٢٦]، فضـلاً عن ذلك اقامت إيران معسكرات تدريب في مدن أصـفهان وتبريز وطهران، ضـــمت اكثر من ثلاث الاف تركي معظمهم من الكُرد والعلوين تلقوا تدريبات عســـكرية تحت إشراف الحرس الثوري الإيراني[٢٧].

شـكلت مسـألة حزب العمال الكُردسـتاني إحدى القضـايا المؤثرة في مسـار العلاقات التركية– الإيرانية واتجاهاتها، وعبرت تركيا عن ذلك عن طريق الشـــكوى المســـتمرة من الدور

الإيراني، ودعم وإيواء المسلحين الكُرد[٢٨]، وأتهمت تركيا إيران بإقامة معسكرات لتدريب مقاتلي ذلك الحزب على الحدود، فضلاً عن وقوفها وراء تسلل المسلحين الأكراد من إيران إلى تركيا[٢٩].

نددت الحكومة التركية بقيام إيران بفتح معسكرات أمام مجموعة من المسلحين الكُرد، والسماح لهم باستعمال أراضيها للتسلل إلى تركيا[٣٠]، وفي ذلك الإطار أعلن عصمت سيزكين (Ismet Sezgin)[٣١]، بأن تنظيم حزب الله الموالي لإيران وبالتعاون مع المسلحين الكُرد استهدفا تدمير تركيا، عن طريق القيام بعمليات مسلحة في جنوب شرق البلاد، فضلاً عن اتهام تركيا لإيران بالتخطيط للعمليات العسكرية لحزب العمال الكُردستاني في تركيا وبتوجيه مباشر منها[٣٢].

كانت المسألة الكُردية عاملاً رئيساً في تعكير العلاقات التركية–الإيرانية، ولم يكن زيادة التوتر بشأن المسألة الكُردية جزء من سياسة أي من البلدين كلاً على انفراد إزاء الكُرد، وانما سعيهما للسيطرة على كردستان العراق[٣٣].

شهدت العلاقات بين تركيا وإيران تصعيداً كبيراً أثناء عام ١٩٨٩، إذ ذكر مصدر تركي بأن (٢٥) مسلح كردي من عناصر حزب العمال الكُردستاني تدربوا في إيران بقيادة عثمان أكثر، واضاف المصدر بأن هناك (٨٠) عنصراً من عناصر ذلك الحزب تسللوا عبر الحدود الإيرانية إلى تركيا في نيسان من ذلك العام، وأشارت معلومات أخرى إلى انتشار واسع لمقاتلي حزب العمال الكُردستاني من المعسكرات في الأراضي الإيرانية إلى المنطقة العازلة بين إيران والعراق[٣٤].

بعد مجيء علي أكبر هاشمي رفسنجاني[٣٥] إلى السلطة في إيران (١٩٨٩-١٩٩٧)، بدأ التحسن التدريجي في العلاقات التركية–الإيرانية[٣٦]، إلاّ أن المسألة الكُردية في تركيا، وتطورات الأوضاع في كردستان العراق منذ عام ١٩٩١ أصبحت من الملفات المهمة في علاقات تركيا مع إيران أثناء عقد التسعينيات من القرن العشرين، إذ كان لدى تركيا شكوك بشأن الصلة الإيرانية بالحركة الكُردية المسلحة، لاسيما بعد الرسالة التي وجهها زعيم حزب العمال الكُردستاني إلى القيادة الإيرانية بمناسبة عيد نوروز عام ١٩٩١، عندما أشار إلى**((وجود أوجه إيجابية في الثورة الإيرانية... إيران تلعب دوراً رئيساً ضد الإمبريالية والصهيونية))**[٣٧].

ازدادت المخاوف التركية أكثر عندما شرع حزب العمال الكُردستاني باستخدام العبارات الإسلامية في منشوراته الدعائية، والذي فسرته تركيا على انه تحول ينسجم مع تزايد العلاقات بينه وبين إيران[٣٨]، وتعززت تلك المخاوف بشكل اكبر عندما القت السلطات الأمنية في إسطنبول القبض على سفينة يونانية محملة بالأسلحة عام ١٩٩١[٣٩]، وكانت هذه السفينة مؤجرة من إيران وقامت بأربع رحلات من بلغاريا إلى سورية وهي محملة بالأسلحة التي نقلت المسلحين

الكُرد ومنظمات أخرى قدمت لها إيران وسورية الدعم، وعلى الرغم من النفي الإيراني لتلك التهمة، فإن تلك الحادثة اثرت على العلاقات بين البلدين[٤٠].

كان للدور التركي بعد عام ١٩٩١ في كردستان العراق مبعث قلق إيراني واضح، لأنها كانت تخشى من تفاقم النفوذ التركي في المنطقة، مما يعني توسيع مجال النفوذ التركي باتجاه الشرق، وبذلك تصبح تركيا مسيطرة سياسيا على كردستان العراق، وتكون متاخمة لمنطقة (كردية–اذرية إيرانية) وبعمق (٢٠٠) ميل او اكثر، وكلاً القوميتين عبرتا عن توجهات استقلالية في اكثر من مناسبة في تاريخ الدولة الإيرانية[٤١].

إن ازدياد العمليات العسكرية للمسلحين الكُرد من داخل الأراضي الإيرانية، هو محاولة من إيران لإضعاف تركيا وزعزعة استقرارها بعد ان ازداد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، اذ اثرت المسألة الكُردية في العلاقات التركية–الإيرانية وظهر صراع نفوذ وتصاعد العداء بسبب المنافسة بينهما على مراكز القوة في تلك المناطق، وتمثل ذلك في قلق إيران من زيادة التأثير التركي على الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي[٤٢]، لذلك حاولت إيران احتواء كرد تركيا لكي تقوي وجودها عند حدود تركيا الجنوبية وتقديم المساعدة والدعم لهم[٤٣]، إذ رأت في ذلك فرصة تاريخية، بعد ان أمنت حدودها الشمالية واعطت لها دافعاً قوياً، في ان تستثمر رؤوس أموالها في العديد من المشاريع في تلك المناطق وان تلعب دوراً فاعلاً في اقتصاديات تلك البلدان[٤٤].

المبحث الثالث: الاتفاقيات الأمنية التركية – الإيرانية بشأن المسألة الكُردية ١٩٩١–١٩٩٩

بعد نهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، سعت تركيا وإيران إلى توطيد العلاقات السياسية مع بعضهما البعض، وتجسد ذلك في ٢٩ نيسان ١٩٩١ بزيارة قام بها الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى أنقرة، والتقى الرئيس التركي توركت اوزال، وناقش الرئيسان الأمن الإقليمي والعلاقات الثنائية، وتوصلت المباحثات بين الجانبين إلى توافق في الآراء في العديد من القضايا، واتفق الطرفان على ضرورة وحدة العراق، وعلى انه لا ينبغي ان تكون هناك كردستان مستقلة، ومثلت تلك الزيارة فرصة جديدة لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، وعدت بذلك خطوة مهمة في العلاقات التركية–الإيرانية[٤٥].

ولمواجهة تداعيات حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تهديدات لمصالحهما المشتركة، لاسيما في الجانب الأمني، قامت تركيا بإرسال عصمت سيزكين في أيلول ١٩٩٢ إلى طهران[٤٦]، لغرض حثها على الوقوف ضد نشاطات المسلحين الأكراد، ومنع تسللهم إلى الأراضي التركية من إيران، الا ان الأخيرة رفضت كل الادعاءات التركية، وطالبتها بإيقاف نشاطات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في تركيا، ومن الجدير بالذكر ان إيران نفت وبشكل

قاطع المزاعم التركية بشأن وجود قواعد للمسلحين الكُرد على أراضيها، ففي تصريح لوزير خارجية إيران على اكبر ولايتي اثناء زيارته لتركيا عام ١٩٩٢ أكد على: **((عدم وجود معسكرات لحزب العمال لكردستان في إيران، وعدم تقديم أي مساعدة لهم ... باستطاعة الحكومة التركية ورئيس الجمهورية إرسال وفد إلى إيران ليقوم برفقة المسؤولين الإيرانيين للاطلاع فيما اذا توجد معسكرات للحزب في إيران أم لا... متأكدون عدم وجود علاقة بيننا وبين الحزب لأن سياستنا تتعارض مع دعم التنظيم الانفصالي، لأننا حريصون على سلامة ووحدة أراضي كافة الدول المجاورة سواء تركيا أو العراق))**[٤٧].

اعتقدت تركيا ان تزايد النفوذ الإيراني في كردستان العراق عن طريق دعمها لحزب الاتحاد الوطني الكُردستاني بزعامة جلال الطالباني[٤٨]، قد سهل على حزب العمال الكُردستاني تلقي السلاح وكذلك الانتقال من أُوربا إلى كردستان العراق عن طريق الأراضي الإيرانية، فكان ذلك مبعث قلق للحكومة التركية التي أرسل رئيسها ديميريل رسالة إلى الحكومة الإيرانية[٤٩]، أوضح فيها: **((ان إيران لن تعطي الحماية إلى هؤلاء القتلة، ولكن مع ذلك فأن المعلومات التي حصلنا عليها هي انهم يمنحون الملاذ والملجأ الآمن في مناطق معينة))**[٥٠].

إن الخلافات التركية– الإيرانية تتفاقم ثم تتلاشى امام مصالحهما المشتركة، لاسيما بعد ان ادرك كلا البلدين ان الخلافات في القضايا السياسية والتنافس الإقليمي لم يحل دون الوصول إلى اتفاق ثنائي مشترك[٥١]، ونتيجة لذلك بدأ التقارب التركي–الإيراني، وعقدت عدد من الاتفاقيات الأمنية، إذ توصل الجانبان في أيلول ١٩٩٢ لإعادة عمل مختلف اللجان المشتركة التي كانت قائمة لمراقبة الوضع في المناطق الحدودية للبلدين، وانشئ فريق عمل دائم مهمته تنسيق عمل طهران وأنقرة في مجال مكافحة المجموعات الإرهابية (مجاهدي خلق وحزب العمال الكُردستاني)[٥٢].

وفي الحقيقة إن الاتفاق جاء نتيجة القلق الإيراني من التحالف التركي مع حزبي الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني الذي اعتقد إنه تحالف موجه ضدهم، لذلك اضطر النظام الإيراني للتحالف مع الأحزاب في كردستان العراق، وفي الوقت ذاته حذر تركيا من التفاعل مع قضايا **(المثلث الملتهب)**، وحاول تحيدها وعدم تكريسها كقضية خلافية مع الأتراك لوجود اكثر من طرف إيراني بإمكان تركيا او غيرها استخدامه عامل ضغط على الحكومة الإيرانية، مثل قضية مجاهدي خلق أو المسألة الكُردية، لاسيما وإن هناك أحزاباً كردية إيرانية قامت بمقاومة السلطة الإيرانية[٥٣].

أسهمت تلك المعطيات في دفع حكام إيران لتقديم تنازلات للحكومة التركية، ووعدت إيران بأن تقوم بمساعدة تركيا في محاربة المسلحين الأكراد وذلك وفقاً لبنود اتفاقية الامن الحدودي

الثنائية التي وقعتها كلا الدولتين عام ١٩٩٢[٥٤]، حتى ان السـلطات الإيرانية سـلمت إلى تركيا مجموعات كبيرة من المقاتلين الأكراد والأتراك الذين ذهبوا إلى إيران بهدف إعلان ثورتهم، واخر المقاتلين الذين سلمتهم إيران إلى تركيا هو عيسى أرفعان الذي انضم إلى الحرس الثوري الإيراني في بداية الثورة وعين قائداً لوحدة انتحارية إيرانية في احدى المناطق القريبة من تركيا[٥٥].

وأكد وزير الداخلية التركي عصـمت سـيزكين على طبيعة الدعم الإيراني للمسـلحين الأكراد، عندما صرح قائلاً:((ان جماعة حزب الله الموالية لإيران تهدف إلى تدمير الدولة التركية وانها اشـتركت في عملية مسـلحة في جنوب شـرق تركيا، وهذه الجماعة تلقت تدريبها في إيران وتشترك مع حزب العمال الكُردستاني في شن عمليات مسلحة، ولكن يبدوا ان الجماعتين اختلفتا في الآونة الأخيرة وتشـتبكان في عمليات ثأرية... ليس لدى اوج الان العقل والتعليم الذي يمكنه من تقرير استراتيجية وعمليات تخطيط بهذا الحجم والمستوى العسكري وهو دليل على كونه أداة لقوى خارجية تخطط وتبرمج لعملياته))[٥٦].

وحذرت رئيسة وزراء تركيا **تانسو تشيلر(Tansu Çiller)**[٥٧] تركيا من تقديم الدعم لما أسـمتهم بالمتمردين الكُرد في تركيا، وعلى اثر ذلك التصـريح قام وزير الداخلية التركي بزيارة إلى طهران، واعلن من هناك بأن: **((تركيا وإيران اتفقا على إنشـاء لجان عسـكرية لمراقبة الحدود الإيرانية التركية، لأجل القيام بعمليات عسكرية مشـتركة ضـد قواعد حزب العمال الكُردسـتاني وخاصة في منطقة ماكو الإيرانية))**[٥٨].

وطرحت الصـحافة الإيرانية وجهة نظرها بشأن المسألة الكُردية بشكل صـريح، ففي مقال نشـرته جريدة (طهران تايمز) اعتبرت انه يتوجب على إيران وتركيا التعاون من اجل مواجهة مؤامرة الغرب الهادفة إلى انشـاء دولة كردية مسـتقلة في شـمال العراق، وأضـافت: **((ان تقسـيم منطقة كردستان العراقية تهديد أمن الشرق الأوسط ككل، لان ذلك بمثابة انشاء إسرائيل جديدة في منطقة كركوك التي تملك الموارد النفطية التي يمكن ان تشـكل تهديداً خطيراً على سـلامة أرض كل بلدان المنطقة))**[٥٩].

وتوصـل الجانبان التركي والإيراني في ١٥ أيلول ١٩٩٣ إلى توقيع اتفاق امني جديد في العاصـمة التركية أنقرة بشـأن تأمين الحدود بين البلدين، ونتج عن الاتفاق تطور التعاون بين الجانبين بأشـكال مختلفة، منها تشـكيل (لجنة امنية مشـتركة) لمراقبة الحدود، ومنع عناصـر المعارضـة المسـلحة من التحرك بحرية عبر الحدود، وتبادل المعلومات الاسـتخباراتية وتنفيذ عمليات تفتيش خاصـة بأمن الحدود، فضـلاً عن قيام إيران أثناء عام تسليم تركيا (١٤) عنصـراً من أعضاء حزب العمال الكُردستاني[٦٠].

اعقب ذلك الاتفاق تصريح لوزير الداخلية التركية حكمت جتين (Hikmet Gteen) في ١٥ تشرين الثاني من العام نفسه، الذي أعلن ان بلاده تعطي الأولية في حسن الجوار لمسألة (مكافحة الإرهاب الكُردي)، وإن مستقبل علاقات بلاده مع إيران تتوقف على رغبة كل منها في مكافحة الإرهاب ورفض الدعم المادي والسياسي للمسلحين الكُرد[٦١]، وفي كانون الأول ١٩٩٣ قام مساعد وزير الخارجية الإيرانية علاء بروجروي بتسليم رسالة من الرئيس الإيراني رفسنجاني إلى الرئيس التركي ديميريل، أكد فيها استمرار التعاون في المجال الأمني بين البلدين في اطار (اللجنة الأمنية المشتركة)[٦٢]، وقد بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها المسؤولون الامنيون بين البلدين حتى شهر أيار ١٩٩٤ عشرة اجتماعات تباحث فيها الطرفين، بشان السبل الكفيلة للسيطرة على الجماعات التي تشكل خطراً على امن البلدين[٦٣].

قام الرئيس التركي **سليمان ديميريل (Sulaiman Dimireel)**[٦٤]، بزيارة طهران في ٢٤ تموز ١٩٩٤ التقى أثناءها بالرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني، إذ بحثا مسائل عدة في مقدمتها مواجهة المسلحين الكُرد على حدود البلدين[٦٥]، وأبدى الرئيس الإيراني استعداد بلاده للتعاون مع تركيا لمواجهة خطر حزب العمال الكُردستاني[٦٦]، وصرح قائلاً: **((إن إيران تتعاون مع تركيا تعاوناً تاماً ضد حزب العمال الكُردستاني، وان من المستحيل إقامة دولة كردية))**[٦٧].

وتصدرت مسألة منع قيام دولة كردية في كردستان العراق محادثات وزراء خارجية تركيا وإيران، فعلى اثر التدخل التركي في كردستان العراق في ربيع عام ١٩٩٥، شجبت طهران ذلك الغزو، باعتباره انتهاكاً لوحدة ارض العراق، تم على اثر ذلك اجتماع طهران في ٨ أيلول ١٩٩٥ وهو اجتماع على مستوى وزراء الخارجية لكل من العراق وإيران وسوريا وتركيا، واكد الوزراء مجدداً بيناتهم السابقة بأنهم يعارضون تقسيم العراق ويعارضون الإرهاب دون تحديد جهات، ويعبرون عن قلقهم من تكديس السلاح في كردستان العراق، وصرح ديمريل أثناء الاجتماع قائلا: **((ان البلدان الغربية تنوي أقامة دولة كردية بمساعدة الانفصاليين))**[٦٨].

كان الدور التركي في كردستان العراق مبعث قلق إيراني واضح، على الرغم ما بدأ أنه تعاون وتنسيق بين إيران وتركيا بشأن كردستان العراق، والاتفاق على عدم استخدام (الورقة الكُردية)[٦٩]، إلاّ ان أياً منهم لم يكن يثق بالآخر[٧٠]، ان إيران اخذت بنظر الاعتبار حسابات النفوذ الإقليمي، ولم يكن من مصلحتها ان تحقيق تركيا ما حققته في كردستان العراق عن طريق دورها في المنطقة وحملاتها العسكرية المتكررة عبر الحدود إلى داخل العراق، اذ خشيت طهران ان تؤدي السيطرة التركية التي تقضي إلى سيطرة سياسية على كردستان العراق، و إلى توسيع الحدود الأمنية التركية بضع مئات الأميال جنوباً وشرقاً[٧١].

قابلت تركيا السياسة الإيرانية بشان المسألة الكُردية، ودعم حزب العمال الكُردستاني، بمواصلة دعمها حركة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني، مع اتصالات عديدة جرت بين الطرفين بعدم تعاون إيران مع حزب العمال الكُردستاني والعمل المشترك مع تركيا ضد المسلحين الكُرد ورغم ذلك استمر الجانب التركي في شكوكه في دعم إيران لحزب العمال الكُردستاني(٧٢).

نتج عن الشد والجذب بين انقرة وطهران في نهاية عام ١٩٩٥، أن أصبحت منطقة سيطرة الحزب الديمقراطي الكُردستاني منطقة نفوذ اقتصادي وسياسي تركي، تتخللها بين الحين والآخر عمليات عسكرية واسعة لمشاركة الحزب الديمقراطي الكُردستاني والقوات المسلحة التركية ضد حزب العمال الكُردستاني المدعوم من قبل الاتحاد الوطني الكُردستاني الذي اصبح اشد انحيازاً وتعاوناً سياسياً واقتصادياً مع إيران، واضطرت تركيا إلى قبول التعاون مع إيران بسبب حاجة أنقرة لاحتواء حزب العمال الكُردستاني(٧٣).

قام نجم الدين اربكان **(Necmettin Erbakan)**(٧٤) بزيارة طهران في ١٠ أب ١٩٩٦م واتفق مع المسؤولين الإيرانيين أثناء الزيارة على ضبط الأمن على حدودهما المشتركة، وبحسب تصريحات الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني والتي أشار فيها إلى **(ان إيران لن تسمح لأي مجموعة بتأجيج التوتر على الحدود المشتركة مع تركية انطلاقاً من الأراضي الإيرانية)**(٧٥)، وبالرغم من ذلك إلا أن تلك الزيارة لم تنجح في إزالة الشكوك التركية في الدعم الإيراني لحزب العمال الكُردستاني(٧٦).

شهد عام ١٩٩٦ توتراً في العلاقات التركية الإيرانية تمثل بالتعاون العسكري التركي–**(الإسرائيلي)**(٧٧)، وأدت تلك التوترات إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين(٧٨).

قامت إيران بدور الوسيط في احتواء التوترات التركية السورية بشأن المسألة الكُردية، عن طريق زيارة الرئيس الإيراني رفسنجاني إلى تركيا في كانون الأول ١٩٩٦ عرض رفسنجاني التوسط بين تركيا وسوريا في الازمة الناتجة عن اتهام تركيا لسوريا بدعم المسلحين الكُرد وعناصر حزب العمال الكُردستاني، وبذل جهوداً كبيرة من اجل تطوير التعاون الثنائي إلى أقصى حد ممكن وتطوير التعاون الرباعي الإقليمي **(إيراني, وتركي, وسوري, وعراقي)** بين تركيا وإيران بشأن المسألة الكُردية ولتسوية مشكلة المياه(٧٩).

استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إيران وتركيا وإيران في عام ١٩٩٨م عندما وقع الجانبين مذكرة تفاهم وتعاون أمني في ١٩ كانون الأول ١٩٩٨م، التي تعهد بموجبها كلاً من **(إيران وتركيا)** بعدم السماح باستخدام أراضيها منطلقاً لنشاطات المعارضة التي تهدد امنها وعد حدودها المشتركة حدود صداقة وامن(٨٠).

وكان سبب عقد كل من **(تركيا وإيران)** لتلك الاتفاقيات الأمنية، هو توفير الحماية اللازمة للاتفاقيات التجارية بين البلدين[٨١]، إذ حققت التعاون الأمني بين البلدين تأمين مرور نقل النفط والغاز الإيراني عبر الأراضي التركية إلى أسواق أُوربا، وحال دون تعرضها لمخاطر التهديد من قبل عناصر حزب العمال الكُردستاني الذي نشط داخل المناطق مرور مصادر الطاقة تلك، فضلاً عن الحيلولة دون تعرض انابيب النفط والغاز القادمة من حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى التخريب من قبل العناصر الكُردية المعارضة[٨٢].

توصلت تركيا وإيران في ١٣ آب ١٩٩٩م إلى توقيع اتفاق أمني جديد بشأن المسألة الكُردية، نص على إقامة اتصال مباشر بين القادة العسكريين الأتراك والإيرانيين المتواجدين على جانبي الحدود بين البلدين وقيام البلدين بتبادل المعلومات الاستخباراتية فيما يتعلق بنشاط المتمردين، والتنسيق المشترك للعمليات الاستخباراتية فيما يتعلق بنشاط المتمردين، والتنسيق المشترك للعمليات العسكرية التي استهدفت المسلحين الكُرد وحزب العمال الكُردستاني والجماعات الإيرانية المعارضة ومنظمة مجاهدي خلق[٨٣].

الخاتمة:

توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة، وهي:

١. شكلت المسألة الكردية عاملا فاعلا ومؤثرا على طبيعة العلاقات التركية . الإيرانية.

٢. حاولت تركيا وإيران عن طريق انضمامهما إلى العديد من الأحلاف الاقليمية تحييد المسألة الكردية، واقامة ترتيبات امنية لحفظ الامن في كلا البلدين.

٣. ان قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وما نتج عنها من تغيير لنظام الحكم، وتبني النظام الجديد لمبدأ تصدير الثورة الاسلامية، كان له انعكاسات خطيرة على طبيعة العلاقات بين البلدين، وكانت المسألة الكردية عاملا مهما في حدوث ذلك.

٤. كان للتطورات الاقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط، لاسيما اندلاع حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، وما نتج عنها، تداعيات مهمة على المسألة الكردية، وذلك ما دفع كلا البلدين إلى تكثيف التعاون والتنسيق فيما بينهما، لاسيما في الجانب الامني، لاحتواء الخطر الذي شكلته المسألة الكردية في كلا البلدين.

٥. أدى الاختلاف في طبيعة وتوجهات كلا النظامين التركي والإيراني، لاسيما من الناحية السياسية دورا مهما في طبيعة التعامل مع المسألة الكردية، ومحاولة استغلال حركات المعارضة الكردية في كلا البلدين لأضعاف وتقويض نظام الحكم في كلا البلدين.

٦. ان انعـدام الثقـة بـين البلـدين كانـت لـه تـأثيرات مهمـة علـى المسـألة الكرديـة فـي تركيـا وإيـران عـن طريـق عـدم الالتـزام بمـا تضـمنته الاتفاقيـات الأمنيـة بـين البلـدين، وذلـك مـا جعل العلاقات التركية الإيرانية في حالة من التذبذب وعدم الاستقرار.

الهوامش والمصادر:

(١) ديفيد ماكدوال، الكرد شعب انكر عليه وجوده، ترجمة: عبدالسلام النقشبندي، دار اراس، أربيل، ٢٠١٢، ص٣٢٣.

(٢) **محمد علي فروغي (١٨٧٨–١٩٤٢):** ولد في طهران وتلقى تعليمه فيها، كان من رجال السياسة والادب والعلم، عمل في التعليم اولاً، ثم انتخب عضواً في البرلمان الايراني، ثم سفيراً لإيران ثم قاضياً في مجلس القضاء، ثم رئيساً للمجلس الوطني لعدة مرات شغل منصب رئيس الوزراء لعدة فترات ايضاً، له مؤلفات عديدة في مختلف العلوم. ينظر: www.alshirazi.com

(٣) ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص٣٢٣.

(٤) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، الدار البيضاء، ١٩٩٣، ص٣٨.

(5) Emir Salim Yűksel, Turkish-Iranian Relations in the post-cold war Era (1991-1926) the Middle-East technical University, Ankara, 1998, P. 45.

(٦) فيليب روبنس، المصدر السابق، ص٣٩.

(٧) ديفيد ماكدول، المصدر السابق، ص٣٣٣–٣٣٤.

(٨) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران (١٩٤١–١٩٥١)، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١١٤–١١٥.

(٩) **جمعية انبعاث كردستان:** وهي جمعية ذات اهداف قومية بحتة، قادها مثقفون تخرجوا من المعاهد المتوسطة في مدينة مهاباد، عقد اول اجتماع بين ممثلي الجمعية وكرد العراق وتركيا في آب/١٩٤٤، فمثل قاسم قادري الجمعية في ايران، ومثل القاضي ملا وهاب الكرد في تركيا، ومثل عبيدالله زينوي الكرد في العراق، وسمي ذلك الاجتماع باسم (معاهدة الحدود الثلاثة). ينظر: هوزان سليمان الدوسكي، جمهورية كردستان (دراسة سياسية تاريخية)، دار سبيريز للطباعة والنشر، دهوك، ٢٠٠٥، ص١٧١–١٧٥.

(١٠) كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، مطبعة اركان، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٥٧.

(١١) **القاضي محمد (١٩٠٠–١٩٤٧):** ولد في مدينة مهاباد، أكمل دراسته الأولية في احدى المدارس الدينية فيها، درس علوم النحو والصرف والمنطق والبلاغة، بدأ عملهُ السياسي في عام ١٩١٥ كمعارض للسلطة العثمانية، وفي عام (١٩٢٦) اصبح مديراً للتربية، شغل بعد وفاة والدهِ عام ١٩٣١ منصب قاضي مدينة مهاباد، أسس الحزب الديمقراطي عام (١٩٤٥)، اصبح رئيساً لجمهورية كردستان عام ١٩٤٦. للتفاصيل، ينظر: الدوسكي، المصدر السابق، ص٥٣.

(١٢) للاطلاع على برنامج الحزب. ينظر: م. س، لازاريف، تاريخ كردستان، ترجمة: عبدي حاج، دهوك، ٢٠٠٦، ص٣٧٢–٣٧٣.

(١٣) منهل الهام عبد آل عزو عقراوي، العلاقات التركية–الإيرانية ١٩٧٩–١٩٨٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص٩٩.

(١٤) **الخميني (١٩٠٢–١٩٨٩):** ولد الخميني في بلدة صغيرة تسمى خمين واليها نسب، وهو روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي، ثم انتقل مع الشيخ الحائري إلى قم عام ١٩٢٣، إذ اكمل تعليمه ودراسته هناك وحصل على درجة علمية تسمى مرحلة السطوح العالية، عمل الخميني في التدريس منذ عام ١٩٢٨، وانتقل

من مدرسة إلى أخرى حتى عام ١٩٤٥، عندما عمل في المدرسة الفيضية بقم، وفي عام ١٩٧٩ استطاع الخميني قيادة الثورة في إيران والإطاحة بنظام الشاه، وعاد إلى إيران في شباط ١٩٧٩، وقاد إيران إلى عام ١٩٨٩، إذ توفي ودفن في مقبرة جنة الزهراء. للمزيد من التفاصيل، ينظر: سعد رزيج ايدام سعيد، العلاقات التركية–الإيرانية (١٩٧٩–٢٠٠٦) الواقع–المستقبل، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٥٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص١٦٣.

(١٦) ثناء فؤاد عبدالله، أكراد إيران بين التصدع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع (١٣٥)، ١٩٩٩، ص١٠٦.

(17) E-dgar O' Ballamce, the Kurdish straggle (1920-1994), London, 1996, P. 112.

(١٨) سعد ناجي جواد، الحركة القومية الكردية في ايران، في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، مطبعة التعليم الدولي، الموصل، ١٩٨٩، ص٦١–٦٢.

(١٩) نوار محمد ربيع، العلاقات التركية–الإيرانية واثرها على الامن الوطني العراقي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، ع (٢)، ١٩٩٦، ص٨؛

Robert Olson, Turkey and Iran Relations (1979-2004) mazda publication califorinia, 2004, P. 1.

(٢٠) حسن علي خضير علاوي العبيدي، تركيا ودول الجوار الشرق اوسطي ١٩٨٨–١٩٩٨ دراسة في العلاقات السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص٥٣.

(٢١) **منظمة مجاهدي خلق:** وهي منظمة تعد من اكبر واهم حركات المعارضة الإيرانية، تأسست عام ١٩٦٥ من قبل مجموعة اكاديميين ومثقفين إيرانيين بهدف اسقاط نظام الشاه، وبعد مجيء الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩ برزت الخلافات بين الطرفين، اذا أعلنت المنظمة عام (١٩٨١) العمل المسلح ضد الجمهورية الإسلامية في ايران، نتج عنها مقتل المئات من الطرفين واعتقال الآلاف من أعضاء المنظمة، وفر قسم كبير منهم إلى خارج ايران،لاسيما إلى العراق وتركيا. للتفاصيل، ينظر:

Hamid Reza Qasemi," Iran and Its Policy Against Terrorism", in Alexander R. Dawoody, Eradicating Terrorism from the Middle East Policy and Administrative Approaches Springer International Publishing(Switzerland,2016) p.201.

(٢٢) مارتن رونسن، طرق الكرد في بناء الامة، في فريد هاليدي واخرون، الاثنية لدولة الكرد في العراق وايران وتركيا، ترجمة: عبدالله النعيمي واخرون، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص٧٠.

(٢٣) خليل علي مراد واخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية (التركية حالياً)، ١٩٩٤، ص٨.

(٢٤) عبدالعظيم محمود حنفي، الشرق الأوسط صراعات ومصالح (المتغير الأمريكي والعلاقات التركية–الإيرانية)، دار الكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص٣٧.

(٢٥) روبرت اولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية–الإيرانية، ترجمة: محمد احسان رمضان، دار اراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١، ص٣٢.

(٢٦) **حزب الله التركي:** وهو حزب كردي ترجع البدايات الأولى لتأسيسه إلى عام ١٩٧٩، الا ان التأسيس الرسمي عام ١٩٨١ في مدينة باتمان، ينقسم الحزب إلى جناحين، الأول بزعامة حسين ولي أوغلو ويعرف باسم (جماعة علم)، نسبة إلى دار نشر بهذا الاسم، أسسها حسين ولي أوغلو في مدينة باتمان، اما الجناح الثاني فهو بزعامة

(فيدان غونغور) ويعرف باسم (جماعة منزل)، نسبة إلى دار نشر بهذا الاسم أسسها فيدان غونغور في مدينة ديار بكر. ينظر: جمال كمال إسماعيل كركولي، حزب الله التركي، مجلة آداب الرافدين، بغداد، ع (٤٤)، ٢٠٠٦، ص ٥٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٧٦.

(٢٨) وصال نجيب العزاوي ورواء زكي يونس الطويل، العلاقات الإقليمية لتركيا، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٥.

(٢٩) عبدالعظيم محمود حنفي، المصدر السابق، ص٣٧.

(٣٠) وصال نجيب العزاوي، المصدر السابق، ص١٢٥-١٢٦.

(٣١) **عصمت سيزكين:** تخرج عام ١٩٥٠ من المدرسة الاقتصادية التجارية العليا، انتخب عام ١٩٦١ نائبا عن آيدن، ثم عين وزيرا للشباب أثناء حكومة سليمان ديميريل ١٩١٤، وتولى منصب وزير المالية في حكومة ديميريل أيضا، إلا أنه اضطر إلى ترك منصبه أثناء انقلاب عام ١٩٨٠، انظم إلى حزب الطريق الصحيح عام ١٩٨٨، وتم انتخابه نائبا عن ايدن عام ١٩٩١ عن طريق حزب الطريق الصحيح، تولى منصب وزير الداخلية عام ١٩٩١ في حكومة ديميريل ثم اختير رئيسا للبرلمان التركي، تقلد منصب وزير الدفاع في عهد حكومة مسعود يلماز، وفي عام ١٩٩٩ عين أمينا عاما لحزب الطريق الصحيح. ينظر: حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٣٢) محمود شعيب محمد، الابعاد الإقليمية الدولية للمسألة الكردية في تركيا، مجلة الجامعة التكنلوجية، قسم الاعلام والعلاقات العامة، بغداد، د. ت، ص٢٦٢.

(33) Robert Olson, Turkey and Iran Relations (1979-2004) Mazda publication California, 2004, P. 3.

(٣٤) هنري باركي واخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة: هه فال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠٠٧، ص١٠٣.

(٣٥) **هاشمي أكبر رافسنجاني (١٩٣٣-٢٠١٧):** ولد في قرية بهرمان، وتعتبر هذه القرية من توابع سهول رفسنجان، ومنها اشتق اسمه، وبعد انتقاله إلى قم في العام ١٩٤٧، وحضور مجالس تقرب إلى المرجع الديني روح الله موسوي الخميني، وكان الأخير يبحث عن صلات من نوع جديد تحكم مدرسته ومنهجه الذي كان غير تقليدي منذ البداية، وان لم يكن ثوريا في البداية وتوفي في طهران. ينظر: حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٣٦) المصدر نفسه، ص١٥٥.

(37) Henri J, Barkey and Graham E. fuller, turkey's Kurdish question, Roman, Little Field publishers, Ins, Lanham-Boulder Mew New York Oxford 1988, P. 166.

(٣٨) ميخائيل م. جونتر، الأكراد ومستقبل تركيا، ترجمة: سعاد محمد إبراهيم، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص١٣٩.

(٣٩) هنري باركي واخرون، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٤٠) روبرت أولسن، المصدر السابق، ص٥١.

(٤١) حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٤٢) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت جمهوريات إسلامية في اسيا الوسطى منها (تركمانستان، أوزبكستان، قيزسفان، كازخستان، طاجكستان) وأعلنت استقلالها، فاندفعت تركيا بقوة لملئ هذا الفراغ في اسيا الوسطى

بفضل ما تتمتع به من مسوغات تاريخية وعرقية في هذه الدول مما يمنحها فرصة في امتداد نفوذها الإقليمي وهذا ما أكده الرئيس اوزال عندما صرح قائلاً: **((اننا سنكون العنصر الأهم والاساسي في الترتيبات الجديدة للتعاون الإقليمي الذي بدأ يتأسيس في المنطقة بدأً من البلقان إلى اسيا الوسطى))**. للمزيد من التفاصيل عن التنافس التركي–الإيراني في اسيا الوسطى. ينظر: ناهض محمد صالح، التنافس التركي–الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ٨٧.

(٤٣) وصال نجيب العزاوي، المصدر السابق، ٢٦٤.

(٤٤) حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص١٦٥.

(٤٥) فراس صالح خضر، التطورات الإقليمية واثرها على العلاقات التركية الإيرانية (١٩٩١–٢٠٠٨) الجانب الأمني انموذجاً، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ص٨٧–٨٨.

(٤٦) وصال نجيب العزاوي، المصدر السابق، ص٢٦٥.

(٤٧) نقلاً عن: وصال نجيب العزاوي، المصدر السابق، ص٢٦٣–٢٦٤.

(٤٨) **جلال الطالباني (١٩٣٣–٢٠١٧):** ولد في أربيل من اسرة كردية دينية مشهورة، مارس نشاطه السياسي منذ زمن مبكر فأصبح عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٥٤، تخرج من كلية الحقوق من بغداد عام ١٩٥٥ وتأثر بالأفكار الماركسية، وانشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٦٤ ليؤسس حزباً جديداً عرف بالاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٥، تم انتخابه رئيساً للجمهورية العراقية ٢٠٠٥–٢٠١٤. للتفاصيل ينظر: حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص١٧١–١٧٢.

(٤٩) نقلاً عن: خليل علي مراد وآخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية (التركية حالياً)، ١٩٩٤، ص١٣.

(٥٠) حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٥١) فيليب روبنسن، المصدر السابق، ص٦٨–٧٣.

(٥٢) جريدة الدستور، الأردن، ع (٩٠٠٣)، ١٥ أيلول ١٩٩٢.

(٥٣) وصال نجيب العزاوي، المصدر السابق، ص٢٦٥.

(٥٤) جريدة الثورة العراقية، ع (٨٣٥٧)، ٥ كانون الثاني ١٩٩٢.

(٥٥) مجلة الدستور، لندن، ع (٤٦٨)، ١٦شباط١٩٩٢، ص٧٧.

(٥٦) نقلاً عن: جريدة الدستور، الأردن، ع (٨٨٢٤)، ١٤/أذار/١٩٩٢.

(٥٧) **تانسو تشيلر:** ولدت في استانبول سنة ١٩٥٠ وتخرجت من جامعة البسفور، عملت كأستاذ الاقتصاد في نفس الجامعة، تزعمت حزب الطريق الصحيح، وأول امرأة تتسلم رئاسة الوزراء في تركيا، وثاني امرأة بعد ابناظير بوتو، تتقلد المنصب في العالم الإسلامي، تسلمت رئاسة الحزب والحكومة بعد تولي ديميريل رئاسة الجمهورية في سنة ١٩٩٣، وبقيت في المنصب حتى انتخابات ١٩٩٠، ودخلت بعد ذلك في ائتلاف حكومي قصير العمر مع اربكان، اضر كثيرا بمستقبلها السياسي، وعرف عنها بولائها وللتفاصيل عن تانسو الكبير لديميريل. ينظر: عبير عدي علي الصالح، تانسو تشيلر ودورها السياسي في تركيا (١٩٩٠–٢٠٠٢)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١١. Yesilyur, A.G.E , S.375

(٥٨) نقلاً عن: جمهورية العراق، وزارة الخارجية العراقية، التقرير الصحفي للسفارة العراقية في انقره، ١٥تشرين

الثاني١٩٩٣.

(٥٩) نقلاً عن: وكالة الانباء العراقية، نشرة الراصد، ٥ كانون الثاني ١٩٩٤.

(٦٠) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص٦٤.

(٦١) إبراهيم خليل العلاف، تركيا بين قوات المطرقة الأجنبية وحزب العمال الكردستاني في مجموعة باحثين، القضية الكردية في تركيا وتأثير على دول الجوار، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٦٢) وزارة الاعلام السورية، أرشيف دار البعث، قسم التوثيق والمعلومات، الرمز ١٠/٢/١١/٩/٢ في ١٩٩٣/١٢/١٨.

(٦٣) عبدالعظيم محمود حنفي، الشرق الأوسط صراعات ومصالح (المتغير الأمريكي والعلاقات التركية–الإيرانية)، دار الكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص٧؛ للمزيد من التفاصيل عن سياسة ايران الخارجية في عهد رفسنجاني ينظر: مهند عبدالعزيز عيسى، سياسة ايران الخارجية في عهد الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥.

(٦٤) **سليمان ديميريل (١٩٢٤-٢٠١٥):** سياسي ورئيس وزراء ورئيس جمهورية تركي مواليد اسبارتة، أكمل الجامعة التقنية في إسطنبول، وأرسل إلى الولايات المتحدة للتخصص في السدود والكهرباء، دخل ديمريل المعترك السياسي عام ١٩٦٢، بانتسابه إلى حزب العدالة، ثم تدرج بسرعة في تقلد مناصب الحزب المذكور حتى تسلم في ١٩٦٨ رئاسته, تقلد ديمريل المناصب السياسية الحكومية منذ ١٩٦٥ عندما انتخب نائبا عن اسبارطة في البرلمان، ثم تولى رئاسة الحكومة ست مرات منذ منتصف الستينات وحتى عام ١٩٨٠، وأقصي مرتين منها على يد العسكر في انقلابي آذار ١٩٧١و أيلول ١٩٨٠، شكل ديمريل حكومته السابعة في ١٩٩١، ثم انتخب رئيسا للجمهورية في ايار ١٩٩٣، اثر وفاة اوزال المفاجئة، وبقي في منصبه حتى العام ٢٠٠٠. للتفاصيل، ينظر:حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(65) Emir Salim Yűksel, Turkish-Iranian Relations in the post-cold war Era (1991-1926) the Middle-East technical University, Ankara, 2998, P. 65.

(٦٦) عبدالعظيم محمود حنفي، المصدر السابق، ص٨٤.

(٦٧) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص٦٥.

(٦٨) نقلا عن: المصدر نفسه، ص٦٦.

(٦٩) إبراهيم الداقوقي، صور الاتراك لدعم العرب، بيروت، ٢٠٠١، ص٤.

(70) Barkey & Fuller, Op, cit, P. 167.

(٧١) نقلاً عن: روبرت اولسن، المصدر السابق، ص٦٤-٦٥.

(٧٢) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٩.

(٧٣) روبرت أولسن، المصدر السابق، ص٨.

(٧٤) **نجم الدين اربكان (١٩٢٩-٢٠١١):** سياسي ورئيس وزراء تركي، ولد في مدينة قونيه، وتخرج من كلية الهندسة الميكانيكية في داره استانبول عام ١٩٤٨ وحصل على شهادة الدكتوراه من المانيا الغربية وبعد عودته إلى تركيا تبوأ العديد من المناصب، دخل المعترك السياسي عبر مشاركته في الانتخابات التشريعية العامة في ١٩٩٩ بوصفه نائبا مستقلا عن مدينة قونية، أصبح نائبا لرئيس الوزراء في الحكومات الائتلافية التي أستمر فيها حزبه وبعد انقلاب ١٩٨٠ اعتقل وأحيل إلى المحكمة ثم أفرج عنه فيما بعد وعاد إلى ساحة العمل السياسية في تسعينات القرن الماضي بتأسيسه حزب الرفاه وشارك في انتخابات١٩٩٠، أشترك في ائتلاف حكومي مع

تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق الصحيح. للمزيد من التفاصيل، ينظر: منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية (١٩٦٩-١٩٩٧)، ط٢، دار العربية للعلوم، لبنان، ٢٠١٣.

(٧٥) نقلاً عن: عبدالعظيم محمود حنفي، المصدر السابق، ص٣٢.

(٧٦) روبرت أولسن، المصدر السابق، ص٧٣.

(٧٧) للمزيد من التفاصيل بشأن التحالف التركي-الإسرائيلي في عام ١٩٩٦ وانعكاساته على علاقات تركيا مع دول الجوار ينظر: خليل علي مراد، دوافع التحالف التركي-الصهيوني، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، ع (٢)، ١٩٩٩.

(78) Barkey & Fuller, Op. Cit., P. 172.

(٧٩) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الاسرائيلية، دار الفكر العربي للنشر، ١٩٩٧، ص٤٠٧.

(٨٠) السيد عوض عثمان، افاق جديدة في العلاقات الإيرانية-التركية، مجلة مختارات إيرانية، ع (٢٥)، ٢٠٠٢، ص٤١.

(٨١) عقدت كل من ايران وتركيا في عام ١٩٩٦ اتفاقية تجارية بقيمة (٢٠) مليار دولار، حصلت تركيا أثناءها على (٤) مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الإيراني. للتفاصيل، ينظر: عبدالعظيم محمود حنفي، المصدر السابق، ص٧٩.

(٨٢) روبرت أولسن، المصدر السابق، ص٥٣.

(٨٣) السيد عوض عثمان، المصدر السابق، ص٤٥.